

تاريخ الاستلام: 2018/11/23 تاريخ القبول: 2019/06/22 تاريخ النشر: 2019/06/30



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 9/ العدد 18 - السنة 2019 ص 173-202
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

أ. حدا بري ريمة¹

(طالبة دكتوراه بجامعة باجي مختار - عنابة)

Email: sihem232@outlook.fr

د. محمد الصالح بوطوطن

(جامعة باجي مختار - عنابة)

Email: msboutaoutane@yahoo.com

المخلص

يتعرض النظام الأسري في ظل إيقاع التغير السريع والتطورات العلمية المذهلة إلى تقلص في أداء وظائفه الأساسية التقليدية. ولم يتوقف الخطر الداهم الذي يعصف بالأسرة التي تعد ركيزة أي مجتمع إنساني وتقدمه عند هذا الحد بل تجاوزه إلى انتشار ظاهرة الطلاق كأول خطوة في طريق تفكك الأسرة وبروز السلوكات الإجرامية على أوسع نطاق لتطال تقريباً كل المجتمعات الحاضرة المتقدمة منها والنامية، من بينها الجزائر التي عرفت في الآونة الأخيرة تزايد عدد المجرمين لعدة عوامل ارتأينا حصرها في مشكلة الطلاق من خلال إبراز العلاقة بين الطلاق والجريمة .

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الجريمة، التفكك.

Abstract

Under the rapid pace of change and dramatic scientific developments, the family system is shrinking its traditional core functions. The immediate danger that afflicts the family, which is the cornerstone of any human society, has not stopped and has progressed to the spread of the phenomenon of divorce as the first step in the path of family disintegration and the emergence of criminal behavior on the widest scale to affect all present and developing societies. Recently, the number of criminals has increased for several factors, which we saw as limiting the problem of divorce by highlighting the relationship between divorce and crime.

Keywords: Divorce, the crime, Disintegration.

المقدمة:

تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية الأولى التي يقع على عاتقها مسؤولية إنتاج الفرد السوي داخل المجتمع و جعله المحرك الأساسي لنشاطه بما يدفعه إلى التطور والازدهار. لذلك كان الاهتمام بشؤون الأسرة من أولويات مختلف التشريعات والقوانين الوضعية، التي اعتبرت أن فك العقد و الرابطة الزوجية من أصعب وأساء ما يمكن أن تتعرض له الأسر على اختلاف أنواعها و أشكالها، و ذلك لعدة اعتبارات أهمها أن الأسرة هي الحصن الوحيد و الأول لحياة الفرد أين ينشأ ويتلقى القيم و التربية الأولية قبل أن تشاركها في هذا الدور مؤسسات تنشئية أخرى سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة كالمدرسة، المسجد، الحي، الأصدقاء...الخ. و تتأكد أهمية هذا الوسط الأسري أن الفرد إذا نشأ في أسرة تسودها القيم و الأخلاق الحسنة ينشأ محصنا من الانحراف و الإحرام و إذا نشأ في أسرة مفككة بسبب الطلاق و آباء مهملين لواجباتهم اتجاه أبنائهم و بعيدين كل البعد عن القيم الفاضلة كان طريقهم إلى عالم الجريمة أسرع.

و باعتبار الأسرة نظام اجتماعي متكامل و متساند وظيفيا مع باقي أنظمة المجتمع الأخرى ، التعليمية و الاقتصادية و الدعاية الأولى و الإطار الذي يتلقى فيه الفرد أولا دروس الحياة الاجتماعية فإننا نلاحظ اليوم أن معظم الأسر بصفة عامة و في أغلب المجتمعات تعرف العديد من المشاكل نتيجة للتطور و التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات والذي يسير بوثيرة سريعة يصعب على البعض مواكبتها ولعل أهم هذه المشاكل التفكك الأسري أو ما يطلق على تسميته (التصدع الأسري)، الأسر المحطمة ، الإهمال الأسري ، البيوت المحطمة بسبب الطلاق .

و من بين التعميمات التي توصل إليها علماء الاجتماع أن معدلات التفكك الأسري تزداد حدة خلال مرحلة التغيير الاجتماعي السريع الذي لا يخضع للتخطيط الدقيق و ربما لهذا السبب بدأت بعض الدول المتقدمة الصناعية بمواجهة مشكلة التفكك الأسري بنشر الوعي بخطورة هذه الظاهرة ن من خلال إدخال مقررات في الجامعات تتيح للدارسين فهما أفضل لقضايا الأسرة و كيفية التعامل مع المشكلات التي تعترضها ن وذلك حرصا منها على ما يترتب عن التفكك الأسري من انحرافات و جرائم يكون ضحيتها غالبا الأبناء.

الإشكالية

تسعى جل المجتمعات في وقتنا الحاضر إلى العمل على مكافحة الجريمة بشتى صورها و أشكالها ، و ذلك بتلمس أسبابها و بداياتها للعمل على القضاء عليها في مهدها بل و قبل حدوثها بوسائل وقائية احترازية ، و لعل ابرز المظاهر ذلك هو الاهتمام بالجرم و تداركه بالعلاج قبل أن يتمادى في إجرامه و بالتالي تحوله إلى مجرم محترف يهدد أمن و استقرار المجتمع ، فتتجمع الجهود لإصلاحه و تقويمه حتى يسلك طريق الصلاح ، و لذلك تعد الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع و تضر بمصالح أفرادها دونما تمييز ، حيث يرى العديد من الباحثين و الدارسين في مجال الانحراف و الجريمة أن هناك عوامل عديدة للجريمة: اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ... الخ. إلا الباحثة كان انشغالها بعامل الطلاق و تبعاته و علاقته بالجريمة . نظرا للانتشار الواسع لظاهرة الطلاق بسرعة كبيرة في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري التي تسببت في دمار أسرٍ بأكملها وتشريد عائلات وقطع صلات اجتماعية وثيقة لتصل إلى ارتكاب جرائم سواء ضد أفراد العائلة الواحدة أو الآخرين. و هذا ما تشير إليه إحصائيات الطلاق في الجزائر حيث

ارتفعت من 57 ألف حالة طلاق سنة 2015 إلى 63 ألف حالة سنة 2016، لتستقر عند 68 ألف حالة سنة 2017، وهو الأمر الذي دفع بنا إلى دراسة موضوع الطلاق وعلاقته بالعود للجريمة ضمن الأطر التالية :

1- تساؤلات الدراسة

السؤال المركزي

هل توجد علاقة بين الطلاق والجريمة ؟

الأسئلة الفرعية :

1- هل لغياب الرقابة الوالدية بسبب الطلاق دافع لارتكاب الأبناء السلوك الإجرامي ؟

2- هل الحرمان العاطفي الناتج عن الطلاق أحد العوامل الدافعة بالأبناء إلى ارتكاب الجريمة ؟

2- المصطلحات و المفاهيم :

يصادفنا في هذه الموضوع مفاهيم نراها أساسية و ذات الصلة بموضوع "الطلاق و علاقته بالجريمة و هي :

الطلاق، الجريمة، التفكك الأسري، الحرمان العاطفي

أولا : مفهوم الطلاق :

➤ لغة : هو حل القيد والإطلاق ومنه طالق، أي مرسلة بلا قيد وطلقت المرأة من زوجها طلاقا أي تحللت من قيد الزواج وخرجت من

عصمته. (طاهري، 2009، ص81)

و يعرف الطلاق على انه الترك أو المفارقة، يقال طلق البلاد أي تركها و فارقها

و طلقت القوم أي فارقتهم. (العربي، 2004، ص207)

➤ شرعا : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه أو هو تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح والأصل فيه الاجتماع. (أماي علي، 2009، ص88)

➤ اصطلاحا : هو رفع قيد النكاح في الحال والمآل والطلاق بناء على هذا التعريف ينقسم إلى قسمين :

قسم يرفع النكاح في الحال وهو طلاق البائن فبمجرد صدوره يرفع النكاح في الحال فلا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعد عقد ومهر جديدين سواء انتهت العدة أم لم تنتهي .

والقسم الثاني: يرفع النكاح في المآل وهو الطلاق الرجعي فالنكاح في الطلاق الرجعي لا يرتفع بمجرد صدور ما يدل عليه بل يرتفع بانتهاء عده المطلقة أما أثناء العدة فيظل قائما وله أن يرجعها رضيت أم لم ترضى ولكن تحتسب المطلقة من عدد الطلاقات التي يملكها الزوج على الزوجة وهي ثلاث طلاقات . (سلمان بن محمد، 1429، ص299)

➤ قانونا: عرف المشرع الجزائري الطلاق في المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري من قانون 02-05 بقوله «الطلاق حل عقد الزواج و يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون.و إستعمل المشرع كلمة حل التي تشمل طرف انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة أو بتراضي الزوجين أو بواسطة الحكم القضائي. (العربي، 2004، ص208)

➤ التعريف الإجرائي : الطلاق هو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع والقانون، أي أن الطلاق بمعنى عام هو إنهاء زواج صحيح أثناء حياة

زواجين أي صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج حيث يمثل الدليل النهائي.

ثانيا: مفهوم التفكك الأسري :

➤ لغة : تفكك انفك فك فَصَلَه وخلصه ويقال تفككت شخصية فلان ، ضعفت، وفلان يتفكك في مشيه فالتفكك في اللغة معناه الضعف والاضطراب (محمود.ع، دت، ص97)

➤ اصطلاحا : .قد تعددت واختلفت التسميات حول هذا المصطلح فهناك من يطلق عليه اسم "التفكك الأسري" والذي يتم بفقد أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة من الزمن وهناك من يطلق عليه باسم "تصدع الأسرة" والذي يحدث في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق. (عبد الأمين، 1981، ص22)

كما يقصد به اختلال وظائف الأسرة أو انهيار الأدوار و البناء الأسري نتيجة لغياب أحد الأبوين أو كليهما نتيجة للوفاة أو الطلاق أو الهجر.

ثالثا: مفهوم الأسرة

➤ لغة : الأسرة مشتقة من الفعل أسر. بمعنى قيد، والأسرة هي الكل، يقال جاءوا بأسرهم أي جميعهم. والأسرة هي شدة الخلق، يقال شد الله أسرهم، أي أحكم خلقه، وأسرة الرجل عشيرته والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته، وتعني الأسرة القوة والشدة، لذلك تفسر بأنها الدرع الحصين، فأعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض، ويعتبر كل واحد منهم درعا للآخر. (محمد أبو الوفاء، 2008، ص55)

➤ اصطلاحاً: الأسرة هي المؤسسة و الخلية الأولى التي يتلقى فيها الفرد كل القيم و الأساليب التنشئية السليمة والراعي الأول للأحداث و حاميتهم من الانحرافات و الإجرام ،حيث تساهم بشكل كبير في نمو الوعي الخلقي للفرد .
(قباري.م،دت،ص111)

➤ الأسرة في علم الاجتماع

الأسرة لدى بعض علماء الاجتماع لفظ ينبغي أن يكون مقصوراً على الرابطة الاجتماعية التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء والتي تضم بالإضافة إليهم بعض الأقارب، فيعرفها بعضهم بأنها : رابطة اجتماعية تتألف من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك، بحيث تضم أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال. (عوض السيد،2002،ص86)

رابعاً : مفهوم الحرمان العاطفي :

تعريف قاموس لاروس :

عرفه Rogers,1980 على انه تعرض الفرد لمشاعر الرفض وفقدان الحب والعطف والاتصال الاجتماعي وفقدان الثقة والرعاية الأبوية والشعور بالخوف وعدم الأمان (Paul.A. L, 1980 , P18)

خامسا: مفهوم الجريمة

➤ اصطلاحا: إن الجريمة في نظر علماء الاجتماع (دوركايم) هي ظاهرة اجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها ويقصد بطبيعية وسوية، وإنها ليست شاذة على أساس انه لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيرا أم كبيرا متقدما أو متخلفا ريفيا أو حضريا من الإجرام والانحراف، فهي حتمية واعتيادية، ولكنها حين تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية. (ابراهيم، 1958، ص26-27)

3- النظريات الاجتماعية المفسرة للطلاق :

➤ نظرية التفكك الاجتماعي :

أكد أنصار هذه النظرية أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية المتمثل بعضها في عدم استقرار نظام الزواج، وتفكك الأسرة بصفة عامة وانحراف وتشرد الصغار بصفة خاصة ، بحيث لا يكون للفرد معرفة دقيقة لما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه ، ويبنى أتباع هذه النظرية وجهة نظرهم على نتائج العديد من الدراسات التي انتهت إلى أن التغير الاقتصادي كان سببا رئيسيا للفوضى الاجتماعية و التفكك الاجتماعي بشكل عام ، و قد قاد هذا التفكك إلى معدلات عالية من الانحراف و الجريمة و غيرها من المشاكل الاجتماعية على رأسها الطلاق.

➤ نظرية التغير الاجتماعي و الثقافي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي ما هو إلا استبدال وصراع مستمر في أنماط التفاعل الاجتماعي أو في عناصر الثقافة ويؤكد المنادون بارتباط وجود المشكلات الاجتماعية بالتغير الاجتماعي. أي أن

التغير هو السبب المباشر أو الغير مباشر لمعظم المشاكل الاجتماعية . كما أن التغير الاجتماعي لا يتم بنفس الدرجة بين مختلف عناصر بناء المجتمع وتزداد احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية إذا ازدادت درجة التغير الاجتماعي .

➤ النظرية اللامعيارية

أشارت النظرية اللامعيارية لدور كهائم إلى أن المشكلة الاجتماعية تعزى إلى عوامل ترجع في الأساس إلى التنظيم الاجتماعي الذي عجز عن تنظيم وتحديد القواعد المنظمة للسلوك عند أفرادة لتحقيق أهدافهم الشخصية في إطار الأهداف العامة وبالوسائل المباحة ضمن الثقافة السائدة في المجتمع ، أي أن هناك أهداف عامة متفقا عليها إلا أنه لا يوجد أي اتفاق على الوسائل والأساليب المحققة لها ويرجع ذلك لاضطراب التنظيم الاجتماعي وعجزه في جعل الأفراد يمتلكون للقواعد التي وضعها المجتمع لأفرادة لتحقيق أهدافهم وأصبح بذلك كل منهم يسعى لتحقيقها بالوسائل التي يراها مناسبة ، وبذلك تنتشر المشكلة الاجتماعية ويسود انعدام النظام وتغيب السوية الاجتماعية . (عبد العزيز موسى ، 2008، ص58)

4- أهم النظريات المفسرة للجريمة :

فيما يلي سيتم عرض موجز لأهم أفكار النظريات التي لاقى اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وبخاصة الإنسانية، والتي تصبو إلى تفسير الجريمة كسلوك إنساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموما.

إن موضوع تحديد ماهية الجريمة حضي باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة كعلم الأخلاق ، علم النفس ، القانون و على رأسها علم الاجتماع

الجنائي و علم الإجرام ،مما أسفر على وجود العديد من التعاريف التي اختلفت إما من حيث الاهتمام (سلوك إجرامي أو مجرم ،أو مؤسسات عقابية) أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء موضوع الجريمة إما : اجتماعية ، قانونية ، أخلاقية ،دينية،و مثل هذا الاختلاف في الاهتمامات و التوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف و تفسير الجريمة يرد لعوامل عدة أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية و قانونية ، إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها العلماء، فمنهم من اهتم بالمؤسسات و النظم العاملة على مكافحة الجريمة ،و منهم من اهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون على دراستهم للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المحرم و الجريمة ،و بالتالي كان هناك تباين في النتائج و تعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر و الآراء و التشعب في دراسة موضوع الجريمة لتظهر بذلك تصنيفات مختلفة مفسرة للجريمة تحت لواء إما مدرسة أو نظرية ،أو اتجاه أو مذهب أو مدخل أو سياق .(أنظر: الموقع المنشاوي للدراسات و البحوث :عبد الله أحمد عبد الله المصري :الظاهرة الإجرامية ماهية و التفسير بمنظور اجتماعي معاصر)

➤ المدرسة الوضعية :

تذهب المدرسة الوضعية إلى أن هناك مجموعة من الخصائص البيولوجية و النفسية و الاجتماعية هي التي تحكم و تحدد السلوك الإنساني . و لعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه المدرسة :

- 1-يعيش البشر في عالم محكوم بالسبب و النتيجة .
- 2-يمكن علاج المشكلات اجتماعية مثل الجريمة من خلال الدراسات المنظمة للسلوك الإنساني .

3- يعد السلوك إجراميا نتيجة لوجود خلل أو اضطراب أو شذوذ داخل القوى الاجتماعية الخارجية ، وحين يوجد الخلل فان واجب علم الجريمة هو تقديم المساعدة بهدف الإصلاح.

أولا: المنظور البيولوجي :

يعتبر سيزار لمبروزو (1839-1909) Cesare Lombroso من ابرز رواد المدرسة الوضعية الذي اعتبر أن المجرم غالبا ما يحمل العلامات "الصفات الارتدادية" التي ترده إلى الإنسان المتخلف و هي بذاتها قد لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها و من هنا غلب دور الوراثة و قد انتهى إلى أمرين أساسيين :

1- أن الصفات الارتدادية (الصفات الخلقية) الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم .

2 - أن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة و إنما تؤدي إلى توافر الميل نحو الجريمة ما لم تقترن بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد . (السمري ،2011،ص50-53)

في حين اهتم أنريكو فيري (1856-1929) Enrico Ferri بإبراز عامل البيئة حيث واصل أبحاث لمبروزو حيث أقر أن الأساس الطبيعي للجريمة لا ينبع من الذات الداخلية و إنما يرجع إلى عوامل خارجية بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم ، فالجريمة في نظره هي نتاج لمزيج من عوامل داخلية (شخصية) و عضوية و نفسية و عوامل خارجية اجتماعية و طبيعية .

أما تشارلز جورنج 1901 Charles Goring فقد حاول الانفصال عن نظرية لمبروزو و حاول تفسير ظاهرة الإجرام طبقا لنظرية "الانتقاء الطبيعي" التي توضح من الوجهة الاجتماعية الصلة بين الخصائص التي لاحظها لدى المجرمين و

بين جرائمهم، حيث حاول عن طريق المقارنة بين الآباء و الأبناء و بين الإخوة بالنظر إلى سلوكهم الإجرامي التدليل على وجود ميل إلى الإجرام و على أن ظروف البيئة كعامل إجرامي ليست لها سوى أهمية ضئيلة. (السمري، 2011، ص 65-82)

النقد

*من أهم الانتقادات الموجهة لسيزار لمبروزو هي الافتقار إلى الأسانيد العلمية التي تؤكد توافر ما يسميه لمبروزر بعلامات الردة في الإنسان الأول فالمعلومات المتاحة عن الإنسان الأول محدودة للغاية و غير موثوق بها
أما جورنج فحاول إبراز أهمية عامل الوراثة في الإجرام عن طريق التقليل من أهمية العوامل البيئية و كان من المفروض أن يبحث في تأثير كافة العوامل البيئية حتى تكون مقارنته بين هذه العوامل و عامل الوراثة صحيحة .
في حين اعتبر دي تليو قد بالغ و الإصرار على ضرورة وجود الاستعداد أو التكوين الإجرامي لدى كل من يرتكب الجريمة و هو أمر يصعب التسليم به بصورة مطلقة فالتكوين الإجرامي لا يصدق إلا على الجريمة الطبيعية أو الأخلاقية
ثانياً- المنظور النفسي:

يرتبط معظم التراث المتعلق بتأثير العوامل السيكلوجية بإعمال سيجموند فرويد (Sigmund Freud 1939-1856)
و في الواقع فان فرويد لم يذكر سوى القليل عن الجريمة و في المقابل قام علماء التحليل النفسي بدراسة تأثير الصراع اللاشعوري على السلوك الإجرامي أمثال: Aichhorn 1925, Abrahamsen 1944, Friedlander 1947، و يعتقد فرويد أن عجز الأنا عن تكيف الميول الفطرية لدى الشخص مع متطلبات الحياة

الاجتماعية أو عن التسامي بها و كبشها في اللاشعور، و انعدام وجود الأنا العليا و عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة و الردع يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي . كما أبرز فرويد وجود علاقة بين الأمراض النفسية و الجريمة و أي خلل في الجهاز النفسي أو العصبي يؤدي إلى انحراف نشاطه عن النحو الطبيعي و من ابرز هذه الأمراض :المستيريا ،عصاب القلق و القهر ،السيكوباتية .

النقد :

من أهم الانتقادات الموجهة إليه هو عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي و الجريمة ،فكثيرا ما يكون الشخص مريضا نفسيا و مع ذلك لا يرتكب السلوك الإجرامي و من ناحية أخرى فهذه النظرية لا تستطيع أن تقدم برهانا علميا على صحتها .

ثالثا: المنظور الاجتماعي :

وعلى الجانب السوسيولوجي كانت هناك بعض المداخل الوضعية المبكرة تضمنت دراسة السلوك الفردي و معدلات السلوك في المجتمع و من أبرزهم جبرائيل تارد :Gabriel Tarade الذي ذهب إلى أن السلوك الإنساني بما فيه السلوك الإجرامي يعد نتاجا لعملية التقليد و المحاكاة و يؤكد تارد على أن الأفراد ذو الوضع الاجتماعي المتدني لربما يقلدون من هم أعلى مرتبة منهم حيث اعتبر المحرم ضحية يائسة و نظر إلى الجريمة على أنها نتاج عوامل ثلاثية مركبة :عضوية ،وطبيعية ،و اجتماعية إلا أن الأخيرة هي الغالبة. و من خلال نظرية التقليد و المحاكاة التي أقامها تارد يرى إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط و التواصل الاجتماعي فقد أكدت معظم الدراسات على أن التقليد و

الاختلاط كان عنصرا أساسيا في بعض أنواع الجرائم كالبيعاء و الاتجار بالمخدرات خاصة في ظل جو عائلي مفكك بسبب الطلاق . (السمري ،2011،ص85-95)

النقد :

يرى البعض أن قانون التقليد و المحاكاة الذي يحكمه الطابع التفاضلي و النسبية الفردية لا يقوى على تفسير ظاهرة الجريمة تفسيراً تكاملياً .
و ينطوي تحت المنظور الاجتماعي النظريات التالية:

(1) نظرية المخالطة الفاصلة :

تظل نظرية المخالطة الفاصلة سذرلاند Sutherland واحدة من أكثر النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي انتشاراً وشيوعاً في ميدانها و لعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هي :

1- يعد السلوك الإجرامي سلوكاً متعلماً بنفس الطريقة التي يتم من خلالها تعلم أي سلوك آخر.

2- يتم التعلم من خلال مواقف اجتماعية و من خلال الاتصال بين الأفراد المشتركين في تلك المواقف.

3- يتم القدر الأكبر من التعلم من خلال الاتصال بأفراد ذوي الأهمية لنا

4- تطرح البيئة الاجتماعية القريبة في موقف التعلم أمرين هما طريقة ارتكاب السلوك و القيم المرتبطة بهذا السلوك.

5- يحدث السلوك الإجرامي عندما تميل القيم المرتبطة بسلوك معين في اتجاه مخالفة القواعد القانونية و إذا ربطناه بموضوعنا نجد أن ضعف الرقابة الوالدية و عدم متابعة سلوكيات الأبناء بعد الطلاق يدفع بالأبناء إلى تبني هذه القيم المخالفة لقواعد الجماعة ..

6- إن وجود عدد كبير من الجماعات و الثقافات في المجتمع يزيد من إمكانية تعلم أنماط مختلفة من القيم و المبررات.

(2) نظرية الأنومي : روبرت ميرتون Robert Merton

أسس روبرت ميرتون من نظرية دوركايم نظرية أكثر تنظيماً و اتساقاً، حيث تعد نظريته من أبرز النظريات التي مارسا تأثيراً قوياً و عميقاً على كل نظريات الجريمة و لعل من أهم النقاط الأساسية التي تقوم عليها هي أن معظم أفراد المجتمع يتشاركون في نسق عام من القيم هذا الأخير الذي يعلمنا ما هي الأشياء التي يجب أن نكافح من أجلها أي الأهداف الثقافية و كذلك أكثر الطرق الملائمة (الوسائل المجتمعية) لتحقيقها، فإن لم تكن الأهداف الثقافية و الوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادلة فإن ذلك يؤدي إلى خلق موقف يتسم بالأنومية، فبدون وجود وسائل مقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف سوف يحاول أفراد المجتمع البحث عن وسائل تحقيق هذه الأهداف و هذه البدائل المختلفة يطلق عليها أنماط التكيف . (السمري، 2011، ص 97-182)

(3) نظرية التسمية :

يعزو الكثير من علماء الجريمة نظرية التسمية إلى فرانك تانينباوم Tannenbaum الذي يرى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع و لكن واقع أن الشخص المنحرف متوافق بصورة ما مع جماعة معينة، و بالتالي فإن السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة و المجتمع. و من أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هو أن المجتمع ينظر إلى الفرد كمجرد -وصمة- باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به، فالشخص

الموصوم على أنه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على انه مجرم مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها . (السمري ،2011،ص214-217)

4) نظرية الصراع :

يذهب لويس كوزر Lewis Coser إلى أن الصراع يدعم بناء الجماعة و ينهي لدى الأفراد الشعور بالانتماء إليها و بالتالي فان هدفه الأساسي هو التدليل على الدور الايجابي للصراع و الذي يتمثل في دعم البناء الاجتماعي للجماعات و المجتمعات و تحقيق التوافق و التكيف للعلاقات الاجتماعية و من أهم النقاط الأساسية التي تركز عليها هذه النظرية :

- 1- الصراع هو حقيقة الحياة و هو يعد من أبرز سمات المجتمع .
 - 2- نظرا لندرة الموارد المادية و الاجتماعية فان هناك طلبا عليها و تعد محاولة السيطرة على هذه الموارد هو الذي يولد العنصر الأساسي للصراع في المجتمع .
- (السمري ،2011، ص297)

5) نظرية الضبط الاجتماعي :

تفترض نظرية الضبط الاجتماعي وجود نظام أخلاقي قائم و إطار مرجعي تقليدي في المجتمع ،حيث تجد نظريات الضبط الاجتماعي مؤسسات اجتماعية تزيد من قوة الرابطة بين الفرد و المجتمع ، و عندما تضعف هذه المؤسسات لأي سبب من الأسباب فان الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي تضعف أيضا و تسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية بحدوث درجة أكبر من الانحراف ، و تعد نظرية "هيرشي" Hirshi من احدث نظريات الضبط و أكثرها شعبية فقد طرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفين أو متوافقين فقد اعتقد هيرشي تماما مثل " دوركايم" ان السلوك يعكس

درجات مختلفة من الأخلاقيات و أن انحراف الفرد راجع إلى ضعف روابط المجتمع و انهيارها . و في مقاربة لموضوعنا نجد أن الطلاق احد العوامل التي تساهم في إضعاف آليات و ميكانيزمات الضبط الأسري المفروضة على الأبناء و بالتالي يكون انسياقهم إلى الجريمة أسهل من غيرهم ذوي الأسر المتماسكة .

النقد :إن نظريات الضبط الاجتماعي تعد نظريات ضيقة النطاق حيث تركز بوضوح على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي . (رؤوف عبيد،1989،ص99-102)

خلاصة:

من خلال العرض السابق لأهم النظريات المفسرة للجريمة نستنتج أن كل نظرية حاولت التركيز على عامل وحيد في تفسيرها للجريمة سواء كان هذا العامل : بيولوجيا أو نفسيا أو عقليا أو اجتماعيا .

5-أهم الدراسات في هذا المضمار:

بحكم أن موضوع علاقة التفكك الأسري بالجريمة يحتاج إلى دراسات سابقة وجدنا عدد لا بأس به حيث ركزنا على أربع منها :

1) دراسة امينة محمد بيومي "بعنوان "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في

المحيط العائلي " (محمد بيومي،1994، 445)

فروض الدراسة: وقد وضعت الباحثة الغرض الرئيسي للدراسة كالآتي:

هناك علاقة إيجابية طردية بين التفكك الأسري وجريمة القتل في المحيط العائلي.

نتائج الدراسة:

1 - هناك علاقة إيجابية طردية بين عدم التكيف العائلي بين أفراد الأسرة وارتكاب

جريمة القتل في المحيط العائلي."

2- ترداد جرائم القتل في المحيط العائلي المفكك سواء بسبب الطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين.

المنهج العلمي المستخدم في البحث : لما كانت الدراسة الحالية دراسة مركبة فقد اقتضى الأمر الاستعانة بأكثر من منهج لإتمامها وخاصة فيمالي: 1- المسح الاجتماعي الشامل 2 -دراسة الحالة3- منهج تحليل المضمون 4 -المنهج التاريخي5 -المعالجات الإحصائية

2-دراسة "علي مانع " بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر .

(مانع،2002،ص4)

تدرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع الإجرام و علم الاجتماع المقارن ،و تتمحور دراسته حول الإجابة عن سؤال مركزي :هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أم نتاج لعوامل أخرى ؟
فرضيات الدراسة :

*جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية .

*جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي .

النتائج :

1-ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة الفقر و البطالة و السكن .

2-التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة 65% من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات طلاق أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما .

3-جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى الحرمان العاطفي لدى الأبناء الذين ينحدرون من أسر مفككة .

4-جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى صراع الأجيال الذي ساهم بشكل غير مباشر في ضعف الرقابة الوالدية على الأبناء بل انعدامها في اغلب الأحيان. فدراسة علي مانع تلتقي نتائجها مع نتائج دراستنا في كون التفكك الأسري و بعض المشكلات الاقتصادية دافع للجريمة.

3-دراسة لعمامرة مباركة بعنوان "الإهمال العائلي و علاقته بالسلوك الإجرامي

. (عمامرة، 2011، ص135)

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي : إلى أي مدى يساهم الإهمال العائلي في تكوين السلوك الإجرامي؟

و يندرج هذا التساؤل ضمن مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1-ما مفهوم الإهمال العائلي و ما هي العوامل المؤثرة في انتشاره؟

2-ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

3-كيف يؤثر الإهمال العائلي بصورتيه المادي و المعنوي على سلوك الأحداث؟

4-ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

المقاربة المنهجية :اعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج و هي :المنهج الوصفي و التحليلي و المقارن .

نتائج الدراسة :

-لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع فان فسادها يترتب عنه نمو الحدث في جو متوتر و يسوده الإهمال في بعض حقوقه أو كلها مما يؤدي به إلى انتهاج السلوك الجانح داخل المجتمع.

-إن للأسرة عدة وظائف و من بينها حفظ و رعاية الأبناء، لكن نجد في هذا العصر أن هذه الوظيفة غابت عند الكثير من الأولياء و هذا راجع لعدم و عيهم بخطورة هذه الوظيفة .

- جهل الآباء بالآثار الخطيرة لإهمال المعنوي هو السبب الرئيسي في السلوك الإجرامي للحدث.

- هناك توافق بين هذه النتائج و نتائج دراستنا.

4-دراسة (جعفر عبد الأمير الياسين1981) بعنوان " أثر التفكك العائلي في

جنوح الأحداث": (الياسين،1981ص65)

هدفت الدراسة إلي معرفة أنواع التفكك الذي يصيب العائلة وأثر ذلك التفكك في الأبناء الذين ربما يصبحون جانحين، ولفت الأنظار إلى الاهتمام بالعائلة ، والحد من ظاهرة جنوح الأحداث وتقليل خطورتها بقدر الإمكان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال اختيار عينة عشوائية 40 جانحاً وتكونت من الذكور فقط ، وكانت نتائج الدراسة :

1-أن للتربية الخاطئة أثر كبير في حالات الجنوح .

2-أن التفكك العائلي بين الوالدين من حالات الجنوح .

خلاصة :إن ربط موضوع البحث بما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج مباشرة و غير مباشرة حول علاقة الجريمة بالطلاق أدى وظيفة منهجية هامة .

و بنائاً عليه يتم :التحليل النظري للموضوع

1- غياب الرقابة الوالدية بسبب الطلاق دافع لارتكاب الأبناء السلوك

الإجرامي

تعد الأسرة هي المنظمة الاجتماعية الأولى التي تشكل بنية الشخصية الإنسانية لأبنائها بشكل مباشر وغير مباشر فالشكل المباشر يكون عن طريق التربية المقصودة القائمة على تعليم الأبناء السلوك الاجتماعي القويم، وتكوين القيم والدين والأخلاق حيث يتعلم الطفل اللغة التي تعتبر أداة اتصال اجتماعي وهي وسيلة لاكتساب المعارف والمعلومات، وتعمل الأسرة أيضاً على تربية الطفل تربية دينية، بتعليمه الشعائر الدينية من صلاة وصيام، وغيرها كما أنها تعمل على نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الطفل وتكسبه أساليب التفاعل الاجتماعي المختلفة ويتعلم الطفل داخل الأسرة العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس.

(الصادقي، 2001، ص116)

و حين تكون الأسرة متفككة منحلة بالطلاق فإن ذلك التفكك سينعكس أيضاً على أولادهم، ويشبه علماء النفس الطفل بالإسفنج الذي يمتص أي سلوك وأي تصرف يصدر من أفراد الأسرة. فالأسرة هي المنبع الأول للطفل في مجال النمو النفسي والعقلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها ويؤثر ذلك أكثر شيء على الأطفال، وتمثل الآثار الناتجة عن الطلاق على الأولاد في عدة أمور منها:

1- الضرر الواقع على الأولاد في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة للانحراف و الجنوح .

2- إن عدم الإشراف على الأولاد من قبل الوالدين واهتزاز الأسرة يعطي مجالاً لهم للعبث في الشوارع والتشرد واحتراف مهن محرمة، لأن صدمة تفكك والديهم بالطلاق تكاد تقتلهم بعدما يفقدوا معاني الإحساس بالأمن والحماية والاستقرار حتى باتوا فريسة صراعات بين والديهم خصوصاً إذا تصارع كلٌ منهما من يكسب الطفل في جانبه حتى لو أدى ذلك إلى تشويه صورة الطرف الآخر أمام ابنه واتخاذ كل السبل الممكنة. فيعيش الطفل هذه الصراعات بين والديه مما يفقده الثقة بهما ويجعله يفكر في البحث عن عالم آخر ووسط جديد للعيش فيه قد يعوضه عن حب وحنان والديه إلى الوقوع فريسة في أحضان العصابات التي تقوده إلى عالم الجريمة.

ففي دراسة لكل من (شلدون جلوك) و(اليانور جلوك) سنة 1939م - 1949م على (500) نزيل في إصلاحية (ماستشوس) ظهر أن حوالي 60% من التزلاء جاءوا من أسر متصدعة. وفي دراسة أخرى لكل من (شو) و(ماكاي) حول الوضع الأسري لمجموعة من المنحرفين وجد أن 42.5% منهم جاءوا من أسر متصدعة بالمقارنة مع مجموعة ضابطة حيث أن 36.1% كانوا من الأسر غير المتصدعة. وفي ألمانيا توصل (بون هوبر) من دراسة (110) من المجرمين الخطيرين الذين حكم عليهم، أن 45% قد أحاطت بهم ظروف أسرية سيئة.

وفيما يتعلق بالتعامل بين الوالدين والأبناء، فقد وجد (هيللي وبرونر) في دراستهما على (4000) حالة أن 40% منهم قد جاءوا من أسر ينعدم فيها التقويم وتسود النشئة الخاطئة.

3- يُعد الطلاق سبباً مباشراً في فقد الطفل للثقة بنفسه حيث نجد أن بداخله كماً كبيراً من الشعور بالنقص وقد يدفعه هذا الشعور لبعض التصرفات المرفوضة.

4- إن نمط العلاقة الاجتماعية بين الوالدين هي الأخرى تؤثر في بناء شخصية الأبناء، حيث عندما تسود العلاقة السيئة تزيد من الاضطرابات، فينشغل الوالدان في مشاكلهم، مما يضطر الأبناء أحياناً إلى الهروب من هذا الواقع الأليم،

2- الحرمان العاطفي الناتج عن الطلاق أحد العوامل الدافعة بالأبناء إلى

ارتكاب الجريمة

تشكل الأسرة الموطن الأول للطفل، ومصدر أمنه، كما أنها أيضاً الموطن الآمن لكل أفرادها. فهي الوسط التي تمدهم باحتياجاتهم النفسية المختلفة، وتعدهم لمواجهة الحياة، وتجاوز ما فيها من صعوبات. والتعامل مع من فيها بدرجة من الكفاءة التي تمكنهم من التفاعل الجيد. لكن عندما تكون الأسرة فقيرة بالموارد النفسية الأساسية لتنشئة الطفل. فإنها تجعله ينمو نمواً نفسياً غير سوي؛ لفقدان احتياجاته الأساسية التي لم يتم إشباعها، ومن ثم ينشأ بعوارض سلوكية مختلفة.

إن الإشباع العاطفي حق من الحقوق التربوية، التي تشكل درعاً واقياً للسلامة النفسية للطفل خاصة، والأبناء عامة. فالجوع العاطفي لا يقل أهمية في إشباعه عن الجوع الطبيعي، إن لم يكن أشد أثراً في إهماله.

فإن كانت النبتة لا ينمو بالماء فقط. بل إنها تبحث عن ضوء الشمس، حتى وإن اقتضى الأمر لأن تتجه النبتة بكاملها إلى أقرب بصيص نور شمس لإشباع احتياجاتها للشمس. فإن أبنائنا كذلك قد يحولون كل حياتهم بانحراف شديد لتلقي كلمات تشبع جوعهم العاطفي. والذي إن استمر لازمهم في مراحل عمرهم المختلفة.

وتظهر مشكلة الحرمان العاطفي في النواحي التربوية بصور مختلفة، وبشكل جلي في الجفاء في التعامل مع الطفل، ونضوب كلمات الحب من قبل الوالدين له. و تمتد فتصبح نمطاً تربوياً ترتبط بالسلوك لا بذات الطفل ، كما أن هناك عوامل

أسرية تشكل محوراً مهماً للحرمان العاطفي، ويمثل الصراع الزوجي أهم العوامل التي تسبب الحرمان العاطفي للطفل. ومنه ينشأ الطلاق وانفصال الوالدين والإهمال والنبد العاطفي من قبل الأسر والوالدين خاصة مما ينشئ مشكلات تظهر في إشكال عدة: كالانحرافات السلوكية والتي من أبسطها العناد، وتتنوع وتزداد عمقا وخطورة بحسب سن الطفل ودرجة الحرمان وسماته الشخصية، وقد تصل للجنوح و الجريمة. بمختلف أنواعها بالإضافة إلى ظهور المشكلات النفسية، نتيجة نضوب العاطفة والإحساس بالإهمال، مما يشعره برفضه من قبل الأسرة، وبالتالي المجتمع، فيتجه إما للنقمة على النفس بالانطواء والاكتئاب، و مما لاشك فيه أنها تؤثر على الحالة الانفعالية للمحروم عاطفياً، فتجعله متقلب المزاج، سريع الانفعال، خائفاً قلقاً لا يثق بمن حوله، مع الشعور بالرفض والإحباط الدائم، مما يزيد من فرصة إصابته بالاكتئاب.

لذا فإن الاحتواء النفسي العاطفي، هو من أهم متطلبات التربية الواعية. وهي لغة بحاجة لأن يتعلمها كل مربي لينشئ جيلاً متماسكاً في قيمه، وملتزماً في سلوكياته. فكلما كان الإشباع أكبر، كلما تقربنا من أبنائنا أكثر، وحفظناهم من السقوط في هاوية المنحرفين و المجرمين المضطربين.

و بالتالي فإن إخفاق الأسر في تدريب الأبناء على التعامل مع أوضاع المجتمع بطريقة تحترم القانون، وقد يرجع ذلك إلى إهمال التهذيب بسبب غياب أحد الوالدين نتيجة الطلاق، وهذه الحالة تسبب الحرمان و الفراغ العاطفي للأبناء، ويؤثر هذا الحرمان بأشكاله على تجارب الفرد السابقة واللاحقة، وقد توصل (برتون) و(وايتنك) في دراستهما إلى دليل مفاده إن الأبناء الذين يتعرعون في ثقافات حيث يكون الأب غائباً كثيراً ما يتعرضون إلى حالات إزدواجية

وتناقض بخصوص دورهم الجنسي. ويظهرون أشكالاً مبالغاً بها من السلوك الذكري، وبهذا الخصوص توصل بعض الباحثين في دراساتهم إلى أن الإجماع يزداد بين أبناء الأسر الخالية من الآباء. وذلك لطغيان الميول العدوانية عند هؤلاء وتستمر معهم أثناء البلوغ.

وبالنسبة إلى الحرمان العاطفي، فقد وجد (هير تزول وستوريا) بفحصهما عدداً من الدراسات حول الموضوع، بأن هناك علاقة بين الجريمة والحرمان العاطفي للأبناء بسبب فقدان أحد الوالدين نتيجة الطلاق. (هرمز، ابراهيم، 1988، ص193) و عليه فالأسرة هي الجماعة الأولية التي توفر لأفرادها وخاصة الطفل أكبر قدر من العطف والحنان، ولذلك يتوقف قدر التكامل الانفعالي لأفرادها على ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة . و نظر للتغيرات التي شهدتها المجتمع اليوم إلى زيادة الحاجة لأن تباشر الأسرة هذه الوظيفة، التي تضمن أو تكفل بناء سوي لأفراد المجتمع . (عاطف غيث، دت، ص106)

يقسم علماء النفس الحرمان إلى ثلاثة أنواع: (خليل ابراهيم، 1978، ص12) الحرمان الحسي: وهو نقص في الاتصال الجسدي بين الوالدين والطفل، ووسيلة هذا الاتصال الاحتضان والملاعبة والتقبيل.

الحرمان الاجتماعي: وفيه يهمل الوالدان الطفل ويتركه دون الاحتكاك به والتحدث معه ومبادلته العلاقات.

الحرمان الانفعالي: وهو عدم الاهتمام بمشاعر الطفل وانفعالاته المختلفة التي يديها نحوها أو نحو ما يحيط به من أشخاص ومواقف ومشاهد، وبهذا لا يساعد الوالدان الطفل على النمو الانفعالي بتزويده بالخبرات الانفعالية العاطفية الصحيحة.

يفسر علماء النفس حرمان الطفل من العطف والحب بأنه تعبير لاشعوري عن عدم الرغبة في إنجاب، (البلاوي ، دت، ص100) وفي أحيان كثيرة يكون هذا الحرمان نتيجة عدم سعادة الوالدين في حياتهما الزوجية، وقد يكونان واعيين بذلك إلا أن حالتهم النفسية وانشغالهما بمشاكلهما التي خلفها زواجهما القلق جعلهما لا يوليان اهتماماً بأطفالهما، وفي حالات أخرى ينتج الحرمان عن ظروف الوالدين الاجتماعية والمهنية التي تجعلهما يتركان الطفل للمربية أو الخادمة.

3- آثار الطلاق على نفسية الطفل :

يحتل الجو العائلي والأسري السليم المكانة الأولى في حياة أي طفل في حالة وجود أي خلل أو إشكالات من أي نوع في العلاقة الأسرية فإن أول متضرر في هذه الحالة هم الأبناء ، وذلك بسبب ارتباطهم الوثيق بالأسرة التي تتمحور أمور حياتهم كافة من خلالها ، ، فما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها ، ويؤثر ذلك بشكل كبير على الأطفال فلا يمكن تجاهل أهمية الأبوين في تربية وتنشئة الطفل الاجتماعية ، فالطفل يتأثر تأثراً كبيراً بأمه وأبيه في سنواته الأولى ، فالذي ينفصل عن أبواه أو أحدهما يكون معرضاً للاهتزاز والاضطراب والاختلال ، وذلك عندما يجد نفسه في خضم عالم مشحون بالحقد والكرهية مما يجعله عرضة للاضطرابات النفسية ، فوجود الطفل في أسرة ناقصة وفاقدة لأهم مقومات النشأة الاجتماعية قد تولد في نفسه مشاعر القلق والإحباط والعدائية وبالتالي تؤدي إلى توترات نفسية واجتماعية كما قد يترتب على انفصال الحياة الزوجية زواج آخر ونقص في الإشراف العائلي لذلك قد يتصرف الطفل بدون توجيه وإرشاد مما يسهل عوامل انحرافه ،

ومعلوم أن هذه الآثار تختلف تبعا للمرحلة العمرية للطفل أثناء حدوث الطلاق ، فالأطفال الرضع لا يتأثرون بدرجة كبيرة بالطلاق ، ذلك لان الطفل لا يعي الصراع الذي يحدث بين الوالدين ، في حين أن الأطفال في سن ما بين الثالثة والخامسة يكون لديهم شعور بأنهم السبب في الطلاق مما يعزز لديهم السلوكيات العدوانية ومشاعر الاكتئاب والغضب ، أما الأطفال في سن المدرسة يشعرون لمشاعر الألم نتيجة انفصال الوالدين وفقدانهم للحب والحنان والاستقرار الذي كانوا يتمتعون به مما يولد لديهم مشاعر الحزن والكآبة ، وهناك أيضا الأطفال في سن المراهقة الذين هم أكثر تأثرا بسبب مشاعر الحزن والغضب من جهة وبين عبء تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، فيحاولون لم شمل الأسرة وإخوانهم الصغار مما يولد لديه صراع نفسي وداخلي

إن الطلاق أثار سلبية كثيرة على النمو النفسي للطفل الشيء الذي يؤدي إلى اختلال نمو شخصيته وضعف الثقة بنفسه ، وبالتالي تسيطر عليه مشاعر القلق وانخفاض الطموح وقلة الرغبة في العمل والانحياز وضعف التحصيل الدراسي فغالبا عند فشل العلاقة الزوجية فان الطفل هو الذي يدفع الثمن وليس الطرف المسؤول عن فشلها . (مصلح،2004،ص62)

خلاصة :

الطلاق مسؤولية كبرى تترتب عليه التزامات وأحكام كثيرة ولاسيما مع وجود الأولاد ، وعلى الزوجين أن يراعي الجوانب الشرعية والنفسية والتربوية والاجتماعية المترتبة على الطلاق ، ولا يقدمان عليه إلا بعد تروٍّ ودراسة وأن يستنفدا كل وسائل الإصلاح لتجنب ضياع الأبناء لذا وجدت نفسي اكتب عن هذه الظاهرة التي قد تهدد مجتمعنا فتكلمت عن الطلاق وعلاقته بالجريمة.

من هنا نستنتج أن ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية عرفتتها جميع المجتمعات في القديم والحاضر ، ولهذا فإن التحكم فيها أصبح مستحيلاً، ولكن على المجتمع أن يحاول التقليل من نتائجها السلبية التي تعود على الأطفال والمراهقين بالضرر، فتجدهم يشكلون جماعات لا تستطيع التكيف مع الوسط الاجتماعي وهذا لانعدام التوجيه والرقابة ولهذا فإن على مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تنظر إلى هؤلاء الأطفال على أساس أنهم يعانون من نقص ويعيشون بالفرق الموجود بينهم وبين الآخرين، ونحاول هنا دفعهم إلى التفاعل والاحتكاك بالآخرين وذلك بتوفير الجوّ الملائم لهم داخل الأسرة و خارجها وإعطائهم الفرصة في إظهار قدراتهم الخاصة وإبداء رأيهم بكل حرية وهذا كله حتى تتفادى تمردهم على المعايير و منظومة القيم الاجتماعية والتي تدفعهم إلى الانفصال عنها ليجدون أنفسهم في الأخير منبوذين من المجتمع أو في مؤسسات إعادة التربية .

قائمة المراجع

- 1- إبراهيم زكريا(1958)، الجريمة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية، الإسكندرية.
- 2- الببلاوي، فيولا فارس، سلامة أطفالنا. مجلة الكويت، عدد 24.
- 3- الياسين، جعفر عبد الأمين(1981)، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، ط1، عالم المعرفة، بيروت.
- 4- الياسين ، جعفر عبد الأمين (1981)، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. ط1، دار الطليعة، بيروت.
- 5- المتولي ، أماني علي (2009)ظن الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج و الطلاق ،دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 6- السيد، جابر عوض(2002)، الأسرة و الطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 7- السمرري عدلي محمود (2011)، علم الاجتماع الجنائي ، ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن.
- 8- العمري ، سلمان بن محمد(1429)، ظاهره الطلاق في المجتمع السعودي دراسة تشخيصيه طبيعة الظاهرة حجمها اتجاهاتها عواملها أثارها وعلاجها ، لا يوجد دار نشر ، الرياض.
- 9- العربي بلحاج(2004)، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ط3، الجزء 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10- بيومي محمد ، أمينة(1994)، التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي. ملخص رساله الماجستير ، جامعة المنوفية. مصر.
- 11- هرمز صباح حنا و يوسف حنا إبراهيم (1988)، علم النفس التكويني الطفولة والمراهقة، مطبعة جامعة الموصل، العراق .
- 12- مانع، علي(2002)، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- موسى رشاد ،علي عبد العزى(2008)، سيكولوجية القهر الأسري ،عالم الكتب ،القاهرة.
- 13- محمد أبو الوفاء، أبو الوفاء(2008)، العنف داخل الأسرة بين الوقاية و التجريم و العقاب ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية.
- 14- محمود ،عبد العزيز(دون سنة النشر)، القاموس الشامل العربي، دار التراث الجامعية، بيروت .
- 15- مصلح، عبد اللطيف(2004)، مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي ، ط1، دار أبي رقيق للطبع والنشر، المغرب .

- 16- عاطف غيث ، محمد(دت)، المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- 17- عبيد رؤوف، (1989) أصول علم الإجرام و العقاب، ط 8 ، دار الجيل للطباعة و النشر ، مصر .
- 18- عمامرة ، مباركة: (2011) ، الإهمال العائلي و علاقته بالسلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة باتنة، الجزائر .
- 19- عثمان الصديقي، سلوى(2001)، قضايا الأسرة و السكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر .
- 20- طاهري، حسين(2009)، الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، ط1 ، دار الخلدونية، الجزائر .
- 21- -قباري ، محمد إسماعيل(دون ذكر السنة)، أسس البناء الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- 22- خليل إبراهيم إسماعيل(1978)، التربية الخاطئة لأطفالنا، مجلة الأم والطفل، العدد 383.
- 23- A. L. Paul, (1980), Fatherless Children Wiley Series in Child Mental Health, John Willy, New York.